



مجلة ريادة النمو

تأثير تبني معيار IFRS7 في الإفصاح عن المخاطر المصرفية: دراسة تطبيقية في المصارف العراقية

م.م زياد خلف عبدالله¹ م.م حمزة خالد حرحوش² م.م محمد عواد عبدالله³

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى قياس أثر تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS 7) في تحسين مستوى الإفصاح عن المخاطر المصرفية في المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وذلك من تحليل الإفصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة والسوق خلال الفترة (2016-2025). اعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي باستعمال عينة قصدية مكونة من (9) مصارف عراقية، وبإجمالي (90) مشاهدة سنوية، مع الاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى للقوائم المالية وبناء مؤشر إفصاح مكوّن من (35) بنداً وفق متطلبات IFRS 7. وأظهرت النتائج ارتفاعاً واضحاً في مستوى الإفصاح بعد تطبيق المعيار، إذ ارتفع المتوسط العام من مستويات متدنية نسبياً قبل التطبيق إلى مستويات أعلى بشكل ملحوظ بعده. كما بينت نتائج الانحدار وجود تأثير إيجابي ومعنوي للإفصاح عن مخاطر الائتمان على جودة التقارير المالية، إضافة إلى وجود تأثير قوي للإفصاح عن مخاطر السيولة على قيمة الشركة. وأكدت نتائج اختبار (t-test) وجود فروق معنوية بين فترتي ما قبل وما بعد التطبيق في مستوى الإفصاح عن مخاطر السوق، مما يعكس فاعلية معيار IFRS 7 في تعزيز الشفافية وتقليل عدم تماثل المعلومات. وخلص البحث إلى أن تطبيق معيار IFRS7 أسهم بشكل جوهري في تحسين جودة التقارير المالية ورفع مستوى الإفصاح عن المخاطر المصرفية، إلا أن مستوى الالتزام لا يزال دون المستوى المثالي مقارنة بالممارسات الدولية، مما يشير إلى وجود فجوة تحتاج إلى معالجة تنظيمية وفنية.

الكلمات المفتاحية: معيار IFRS 7، الإفصاح عن المخاطر المصرفية، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق، المصارف العراقية، سوق العراق للأوراق المالية.

The impact of adopting IFRS 7 on the disclosure of banking risks: An applied study in Iraqi banks

Ziad Khalaf Abdullah¹ Hamza Khaled Harhoush² Muhammad Awad Abdullah³

Abstract

This research aims to measure the impact of adopting International Financial Reporting Standard (IFRS 7) on improving the level of banking risk disclosure in Iraqi banks listed on the Iraq Stock Exchange. This was achieved through an analysis of credit, liquidity, and market risk disclosure during the period 2016–2025. The study employed a descriptive-analytical approach using a purposive sample of nine Iraqi banks, with a total of 90 annual observations. Content analysis of financial statements was used to construct a disclosure index

جهة الانتساب
¹ قسم التدقيق والرقابة الداخلية/
جامعة الفلوجة

² قسم الشؤون الإدارية والمالية / جامعة
الانبار

³ قسم التدقيق والرقابة الداخلية/
جامعة الفلوجة

Affiliation

¹ Department of Internal Audit
and Control/ University of
Fallujah

² Department of
Administrative and Financial
Affairs/ University of Anbar

³ Department of Internal Audit
and Control/
University of Fallujah

E-mail

zeyad.khalaf@uofallujah.edu.iq

Hamzah.khalid@uoanbar.edu.iq

mohammed.awada@uofallujah.edu.iq

consisting of 35 items, in accordance with IFRS 7 requirements. The results showed a clear increase in the level of disclosure after the standard's implementation, with the overall average rising from relatively low levels before implementation to significantly higher levels afterward. Furthermore, regression analysis revealed a positive and significant impact of credit risk disclosure on the quality of financial reports, in addition to a strong impact of liquidity risk disclosure on company value. The t-test results confirmed significant differences between the pre- and post-implementation periods in the level of market risk disclosure, reflecting the effectiveness of IFRS 7 in enhancing transparency and reducing information asymmetry. The study concluded that the implementation of IFRS 7 has significantly improved the quality of financial reporting and raised the level of banking risk disclosure. However, the level of compliance remains below ideal standards compared to international practices, indicating a gap that requires regulatory and technical attention.

Keywords: IFRS 7 standard, banking risk disclosure, credit risk, market risk, Iraqi banks.

المقدمة

شهدت البيئة المالية العالمية خلال العقود الأخيرة تحولات جوهرية تمثلت في تزايد التعقيد في الأدوات المالية، وارتفاع مستوى المخاطر المرتبطة بالأنشطة المصرفية، الأمر الذي فرض ضرورة تطوير معايير محاسبية دولية قادرة على تعزيز الشفافية وتحسين جودة الإفصاح المالي. وفي هذا السياق، برز معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS 7) كأحد أهم المعايير التي تهدف إلى تنظيم الإفصاح عن الأدوات المالية والمخاطر المرتبطة بها، من إلزام المؤسسات المالية، ولاسيما المصارف، بتقديم معلومات نوعية وكمية تُمكن مستعملي القوائم المالية من تقييم طبيعة وحجم المخاطر وكيفية إدارتها.

وتكتسب مسألة الإفصاح عن المخاطر المصرفية أهمية خاصة في ظل التحديات التي تواجه القطاع المصرفي، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، إذ تُعد المخاطر الائتمانية والسيولة والسوق من أبرز العوامل المؤثرة في استقرار المصارف واستدامة أدائها المالي. كما أن ضعف الإفصاح عن هذه المخاطر يؤدي إلى زيادة حالة عدم تماثل المعلومات بين إدارة المصرف والمستثمرين، مما ينعكس سلباً على كفاءة الأسواق المالية ويحد من قدرة الأطراف المختلفة على اتخاذ قرارات رشيدة.

وفي البيئة العراقية، يمثل القطاع المصرفي أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، كما يُعد من أكثر القطاعات تأثراً بالتقلبات الاقتصادية والمالية. ومع توجه العراق نحو تبني المعايير الدولية للتقارير المالية، ومن ضمنها معيار IFRS 7، برزت الحاجة إلى تقييم مدى فاعلية هذا التبني في تحسين مستوى الإفصاح عن المخاطر المصرفية، خاصة في ظل وجود مؤشرات على تفاوت مستويات الالتزام بين المصارف، واستمرار بعض أوجه القصور في جودة وعمق الإفصاحات المالية.

وانطلاقاً من ذلك، يسعى هذا البحث إلى دراسة تأثير تبني معيار IFRS 7 في الإفصاح عن المخاطر المصرفية في المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، من تحليل القوائم المالية لعينة من هذه

المصارف خلال فترة زمنية ممتدة، وقياس مستوى الإفصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة والسوق وفق مؤشر مبني على متطلبات المعيار. كما يهدف البحث إلى اختبار طبيعة العلاقة بين تطبيق المعيار ومستوى الإفصاح، وبيان مدى إسهامه في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز ثقة المستثمرين.

أولاً: منهجية البحث

1- مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في وجود تفاوت وضعف نسبي في مستوى الإفصاح عن المخاطر المصرفية في المصارف العراقية، رغم تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 7 (IFRS 7)، مما يؤثر تساؤلات حول مدى التزام هذه المصارف بمتطلبات المعيار، وقدرته الفعلية على تحسين شفافية التقارير المالية وتقليل عدم تماثل المعلومات. وعليه، يسعى البحث للإجابة عن التساؤل الرئيس: إلى أي مدى يؤثر تبني معيار IFRS 7 في تحسين مستوى الإفصاح عن المخاطر المصرفية في المصارف العراقية؟

2- فرضيات البحث

- الفرضية الأولى: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتبني معيار IFRS 7 على مستوى الإفصاح عن مخاطر الائتمان في المصارف العراقية عينة الدراسة.
- الفرضية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتبني معيار IFRS 7 على مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة في المصارف العراقية عينة الدراسة.
- الفرضية الثالثة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتبني معيار IFRS 7 على مستوى الإفصاح عن مخاطر السوق في المصارف العراقية عينة الدراسة.
- الفرضية الرابعة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح عن المخاطر المصرفية قبل وبعد تطبيق معيار IFRS 7.

3- أهداف البحث

يهدف البحث الحالي الى تحقيق الاتي: -

1. قياس مستوى الإفصاح عن المخاطر المصرفية (الائتمان، السيولة، السوق) في المصارف العراقية قبل وبعد تطبيق معيار IFRS 7.
2. اختبار تأثير تبني معيار IFRS 7 على مستوى الإفصاح عن كل نوع من أنواع المخاطر المصرفية.
3. تحليل الفروق في مستوى الإفصاح عن المخاطر المصرفية بين فترتي ما قبل وما بعد تطبيق المعيار.
4. بيان دور الإفصاح عن المخاطر في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز ثقة المستثمرين.

4- أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من كونه يتناول موضوعاً حديثاً يرتبط بتطبيق المعايير الدولية في بيئة مصرفية ناشئة، مما يساهم في تعزيز الشفافية وتحسين جودة الإفصاح المالي. كما يوفر البحث دليلاً عملياً لصناع القرار والجهات الرقابية حول مدى فاعلية تطبيق معيار IFRS 7 في المصارف العراقية، ويساعد في تطوير السياسات والإجراءات التي تدعم الإفصاح عن المخاطر، بما يعزز ثقة المستثمرين ويساهم في استقرار السوق المالي.

5- متغيرات البحث

- المتغير المستقل: تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 7 (IFRS 7)، ويُقاس بمستوى الإفصاح عن المخاطر المصرفية من خلال تحليل محتوى القوائم المالية (قبل وبعد التطبيق).
- المتغير التابع: الإفصاح عن المخاطر المصرفية، ويُقاس بمؤشرات الإفصاح عن مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر السوق.

6- أداة القياس

- لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم تطوير أداة قياس تتكون من محورين رئيسيين: أولاً: مؤشر الإفصاح عن المخاطر المصرفية (المتغير التابع) : تم بناء مؤشر مكون من (35) بنداً موزعة على ثلاثة أبعاد وفق متطلبات معيار IFRS 7 بالاعتماد على الأدبيات السابقة (عقيلة، 2024؛ Jasim & Chaibi, 2026)، وهي:
 - مخاطر الائتمان (12 بنداً): تشمل جودة المحفظة الائتمانية، مخصصات الخسائر، الضمانات، وتركزات الائتمان.
 - مخاطر السيولة (10 بنود): تشمل نسب السيولة، فجوة الاستحقاقات، مصادر التمويل، والاحتياطات النقدية.
 - مخاطر السوق (13 بنداً): تشمل حساسية الأدوات المالية لتغيرات الأسعار وأساليب التحوط.
- تم استعمال أسلوب تحليل المحتوى للقوائم المالية السنوية، واعتماد أسلوب (1/0) لقياس الإفصاح، إذ يمنح البند (1) عند الإفصاح و(0) عند عدمه، ثم احتساب نسبة الإفصاح وفق المعادلة:

$$\text{نسبة الإفصاح} = (\text{مجموع البنود المفصح عنها} \div 35) \times 100.$$
- ثانياً: خصائص مجلس الإدارة (المتغير المستقل)
 - تم قياسها من خلال التقارير السنوية، وتشمل:
 - حجم المجلس: عدد الأعضاء.
 - الاستقلالية: نسبة الأعضاء غير التنفيذيين.
 - التنوع: متغير صوري (0/1) لوجود خبرة في تكنولوجيا المعلومات أو الأمن السيبراني.
 - وجود لجنة متخصصة: متغير صوري (0/1) لوجود لجنة إدارة مخاطر أو تقنية معلومات أو أمن سيبراني.

7- الدراسات السابقة

أزهر، سعدي حاتم، 2024. أثر الإفصاح عن القيمة العادلة ومخاطر السيولة وفقاً لمعيار IFRS 7 على جودة التقارير المالية وتأثيره في تعظيم قيمة الشركة – دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

أُجريت هذه الدراسة على عينة من (10) مصارف عراقية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وذلك للفترة من 2016 إلى 2022. هدفت إلى اختبار أثر الإفصاح عن القيمة العادلة ومخاطر السيولة وفقاً لمتطلبات معيار IFRS 7 في جودة التقارير المالية. توصلت النتائج إلى وجود تأثير مباشر وذو دلالة إحصائية للإفصاح عن كل من القيمة العادلة ومخاطر السيولة على تحسين جودة التقارير المالية، مما يعزز من ملاءمة المعلومات وموثوقيتها للمستخدمين.

محمد ديوان، شنيور الجابري، أحمد، ناصر عباس الداعي، 2024. أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS 7 و IFRS 9) في زيادة الوعي المصرفي: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

طبقت هذه الدراسة على ثلاثة مصارف عراقية فقط، وهدفت إلى قياس تأثير الالتزام بالإفصاح عن مخاطر الائتمان وفقاً لمعيار IFRS 7 في زيادة الوعي المصرفي لدى العاملين والمتعاملين. خلصت النتائج إلى أن درجة الوعي المصرفي (بمخاطر الائتمان وكيفية إدارتها) تتأثر بشكل إيجابي بمستوى الإفصاح الذي تقدمه المصارف عن جودة المحفظة الائتمانية، المخصصات، والضمانات. كما أشارت إلى أن تحسين الإفصاح يؤدي إلى تقليل عدم تماثل المعلومات بين المصرف والعملاء.

عقيلة, صالح زكي احمد.(2024). أثر تطبيق معيار الإفصاح عن الأدوات المالية IFRS 7 على رفع كفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية، 2024

طبقت هذه الدراسة على (223) موظفاً يعملون في البنوك التجارية الأردنية (مديرين، محاسبين، مدققين). اعتمدت على المنهج المسحي باستعمال الاستبانة لقياس أثر أبعاد معيار IFRS 7 (الإفصاح عن المخاطر، الإفصاح عن القيمة العادلة، الإفصاح عن طبيعة الأدوات المالية) في رفع كفاءة الأداء المالي (مقاسة بمؤشرات الربحية، السيولة، والملاءة). أظهرت النتائج وجود أثر ذي دلالة إحصائية لجميع أبعاد المعيار في تحسين كفاءة الأداء المالي، وكان البعد الأكثر تأثيراً هو الإفصاح عن المخاطر.

Jasim, B. A., & Chaibi, H. (2026). Market Risk Disclosure and Investor Behavior in the Iraq Stock Exchange.

طبقت هذه الدراسة على عينة من (20) مصرفاً عراقياً مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية للفترة الزمنية (2015-2023). هدفت إلى قياس تأثير الإفصاح عن أنواع المخاطر المختلفة (السوق، السيولة، الائتمان، التشغيل) على سلوك المستثمرين. أظهرت النتائج أن الإفصاح عن مخاطر السوق كان الأكثر تأثيراً في سلوك المستثمرين مقارنة بباقي أنواع المخاطر، إذ كان تأثيره إيجابياً ومعنوياً، مما يعني أن المستثمرين في السوق العراقي يولون اهتماماً أكبر لمعلومات مخاطر السوق (تقلبات الأسعار، أسعار الصرف، أسعار الفائدة) عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

Alharasis et al., (2024). An evaluation of financial statement quality in pre-versus post-IFRS-7 implementation: the case of Iraqi banking industry.

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة جودة التقارير المالية في المصارف العراقية قبل وبعد تطبيق معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS 7)، من قياس أثر هذا المعيار في تحسين خصائص جودة المعلومات المحاسبية. واعتمدت الدراسة على منهج تحليلي كمي باستخدام تحليل المحتوى وفق مؤشر الإفصاح الصادر عن مركز الاقتصاد في نيميغن (NiCE)، إذ تم قياس جودة التقارير المالية استناداً إلى هذا المؤشر، مع استعمال اختبار العينات المزدوجة (Paired Sample Test) لتحليل الفروق بين الفترتين (2013-2015 قبل التطبيق و2016-2018 بعد التطبيق)، إضافة إلى استعمال تحليل الانحدار الخطي (OLS) على بيانات 24 مؤسسة عراقية لاختبار الفرضيات. وتوصلت النتائج إلى أن تطبيق معيار IFRS 7 أسهم في تحسين خصائص جودة التقارير المالية المتمثلة في الملاءمة، والتمثيل الصادق، والقابلية للمقارنة، والتوقيت المناسب، في حين لم يظهر تأثير معنوي على خاصية قابلية الفهم. وبناءً على ذلك توصي الدراسة بضرورة تعزيز التزام المؤسسات المالية في العراق بتطبيق معايير الإفصاح الدولية بشكل أكثر دقة، مع تطوير الأطر الرقابية والتشريعية لضمان الامتثال الكامل، بما يسهم في رفع جودة التقارير المالية ودعم قرارات المستثمرين وصناع السياسات في بيئة الأعمال العراقية والدول المماثلة.

Ghdhaib, M. (2024). Analysis of Banking Risks According to IFRS 7 and its Impacts of Financial Failure Forecasting in Iraqi Private Banks.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تحليل المخاطر المالية وفق معيار (IFRS 7) في التنبؤ بالتعثر المالي في المصارف العراقية، انطلاقاً من أهمية فهم العلاقة بين المخاطر المالية واستقرار القطاع المصرفي والحد من احتمالات الفشل المالي. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي التحليلي، إذ تم اختيار عينة مكونة من (6) مصارف عراقية رصينة، وتحليل بياناتها المالية خلال الفترة من 2019 إلى 2023، باستعمال مجموعة من النسب المالية لقياس المخاطر، في حين تم قياس التعثر المالي بالاعتماد على نموذج شيرود (Sherrod Model). وأظهرت النتائج أن مستوى المخاطر المالية في المصارف عينة الدراسة تراوح بين المتوسط والمرتفع، مع وجود تباين واضح في ممارسات إدارة المخاطر بين مصرف وآخر، كما بينت النتائج أن المصارف محل الدراسة تقع ضمن نطاق عدم التعثر المالي. وفي الوقت نفسه، أشارت النتائج إلى وجود تأثير إيجابي لمختلف أنواع المخاطر المالية في زيادة احتمالية التعثر المالي داخل القطاع المصرفي. وبناءً على ذلك توصي الدراسة بضرورة تعزيز أنظمة إدارة المخاطر في المصارف العراقية، وتطوير آليات الإفصاح وفق معيار (IFRS 7)، مع التركيز على رفع كفاءة المتابعة والرقابة الداخلية للحد من تراكم المخاطر وتقليل احتمالات التعثر مستقبلاً.

تشير الدراسات السابقة إلى اهتمام واسع بموضوع معيار IFRS 7 والإفصاح عن المخاطر المصرفية، إذ ركزت معظم الدراسات على العلاقة بين الإفصاح وجودة التقارير المالية أو الأداء المالي أو سلوك المستثمرين. فقد أكدت دراسة (Alharasis et al., 2024) أن تطبيق IFRS 7 أسهم في تحسين خصائص جودة التقارير المالية مثل الملاءمة والتمثيل الصادق، مما يعزز دور المعيار في رفع جودة المعلومات المحاسبية. كما بينت دراسة (عقيلة, 2024) وجود تأثير إيجابي للإفصاح عن المخاطر وفق IFRS 7 على كفاءة الأداء المالي في البنوك، مع التركيز على الإفصاح كأداة لتحسين الربحية والسيولة. في حين ركزت دراسة (Jasim & Chaibi, 2026) على الجانب السلوكي، موضحة أن الإفصاح عن مخاطر السوق كان الأكثر تأثيراً في قرارات المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية.

ومن جهة أخرى تناولت دراسة (Ghdhaib, 2024) دور تحليل المخاطر وفق IFRS 7 في التنبؤ بالتعثر المالي، مؤكدة أن ارتفاع مستوى المخاطر يرتبط بزيادة احتمالية الفشل المالي، مما يعكس أهمية الإفصاح في دعم الاستقرار المالي. كما أوضحت دراسة (محمد ديوان وآخرون, 2024) أن الإفصاح عن مخاطر الائتمان يقلل من عدم تماثل المعلومات ويزيد من وعي المتعاملين مع المصارف.

و تتفق الدراسات السابقة على أن IFRS 7 يعزز الشفافية ويحسن جودة التقارير المالية ويقلل من عدم تماثل المعلومات، إلا أنها تختلف في زاوية التحليل بين الأداء المالي، وسلوك المستثمر، والاستقرار المالي.

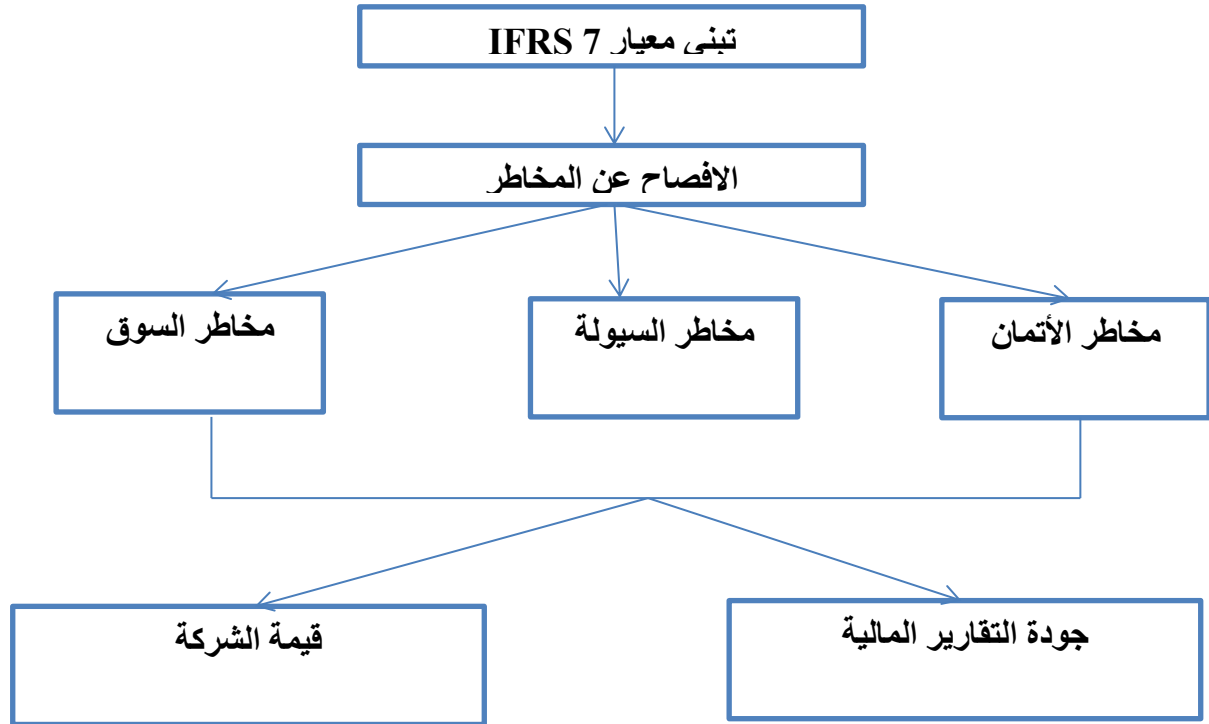
الفجوة البحثية

- على الرغم من تنوع الدراسات السابقة التي تناولت معيار IFRS 7، إلا أن هناك فجوة بحثية واضحة تتمثل في:
- أن أغلب الدراسات ركزت على دول عربية أو بيانات مصرفية خارج العراق، مع محدودية الدراسات التي تناولت البيئة المصرفية العراقية بشكل شامل وطويل المدى.
 - معظم الدراسات السابقة ركزت على بُعد واحد فقط من الإفصاح (مثل مخاطر الائتمان أو السيولة أو القيمة العادلة)، بينما لم يتم دمج المخاطر الثلاثة (الائتمان، السيولة، السوق) في نموذج شامل واحد كما في هذه الدراسة.

- الدراسات السابقة اعتمدت غالباً على فترات زمنية قصيرة أو قبل/بعد التطبيق دون استعمال سلسلة زمنية ممتدة (Panel Data) كما في هذه الدراسة (2016–2025).
بناءً على ما سبق تتمثل الفجوة البحثية في عدم وجود دراسة شاملة في البيئة العراقية تقوم بقياس أثر تبني IFRS 7 على الإفصاح عن المخاطر المصرفية بأبعادها الثلاثة بشكل تكاملي، باستعمال بيانات Panel طويلة المدى، وربطها بجودة التقارير المالية وقيمة الشركة ضمن نموذج اقتصادي قياسي متكامل.

8- نموذج البحث

الشكل التالي يوضح نموذج البحث وكما يأتي:-



الجزء الثاني: الإطار النظري للبحث

أولاً: معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 7 (IFRS 7)

يُعد معيار IFRS 7 المعيار الدولي المختص بالإفصاحات المتعلقة بالأدوات المالية، ويهدف إلى تمكين مستعملي القوائم المالية من تقييم أهمية الأدوات المالية للمنشأة، وطبيعة ومدى المخاطر الناجمة عنها وكيفية إدارتها. يتطلب المعيار من المصارف تقديم إفصاحات نوعية وكمية حول ثلاثة أنواع رئيسية من المخاطر: (عقائلة، 2024: 64) (Alsammarrace et al., 2019: 56)

1. مخاطر الائتمان (Credit Risk): احتمالية عدم تمكن العملاء أو الأطراف المقابلة من الوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك الإفصاح عن جودة الائتمان، ومخصصات الخسائر المتوقعة، والضمانات المقدمة.
2. مخاطر السيولة (Liquidity Risk): قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها دون تكبد خسائر غير مقبولة.

3. مخاطر السوق (Market Risk): احتمالية تأثير التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات والأسهم في قيمة الأدوات المالية للمصرف.

يرى الباحث يُعد IFRS 7 إطاراً محاسبياً مهماً يعزز شفافية القوائم المالية من إلزام المصارف بالإفصاح عن طبيعة وحجم المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية، بما يساعد المستعملين على فهم مستوى التعرض للمخاطر وآليات إدارتها. ويركّز المعيار على ثلاثة أنواع رئيسية من المخاطر تشمل الائتمان والسيولة والسوق، والتي تمثل عناصر حاسمة في تقييم الاستقرار المالي وكفاءة إدارة المخاطر داخل المصارف.

ثانياً: الإفصاح عن المخاطر المصرفية في ظل معيار IFRS 7

يؤدي تطبيق معيار IFRS 7 إلى تحسين جودة التقارير المالية للمصارف، إذ يلزمها بالإفصاح عن معلومات هامة حول تعرضها للمخاطر، وتركيزات المخاطر، ومدى التركيز الجغرافي والقطاعي، واستعمال أدوات التحوط. يساهم ذلك في تقليل عدم تماثل المعلومات بين إدارة المصرف والمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين، مما يعزز ثقة المستثمرين واستقرار السوق المالي. (Jasim,2026:2)

وان تطبيق معيار IFRS 7 لا يقتصر على زيادة حجم الإفصاح فقط، بل يرفع من جودة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية من خلال تقديم صورة أكثر وضوحاً عن طبيعة المخاطر وترابطها مع أنشطة المصرف التشغيلية. كما أن هذا المستوى من الإفصاح يساعد في تقليص فجوة المعلومات بين الإدارة والأطراف الخارجية، مما ينعكس إيجاباً على دقة تقييم الأداء المالي ويعزز كفاءة قرارات المستثمرين داخل السوق المالي (Hasen, A. M., & Elnour,2022:125).

ويساهم الإفصاح وفق معيار IFRS 7 في تعزيز قدرة الجهات الرقابية على تقييم متانة القطاع المصرفي، من توفير بيانات تفصيلية تساعد في رصد مستويات التعرض للمخاطر المالية بشكل مبكر. ويؤدي ذلك إلى رفع كفاءة الرقابة الاحترازية وتقليل احتمالات تراكم المخاطر غير المرئية التي قد تهدد الاستقرار المالي للمصارف على المدى الطويل (Dim,2025:356).

كما ينعكس تطبيق هذا المعيار على تحسين جودة اتخاذ القرار داخل المصارف نفسها، إذ يوفر للإدارة المصرفية صورة أدق عن هيكل المخاطر وتوزيعها، مما يدعم تصميم سياسات أكثر فاعلية لإدارة المخاطر وتوجيه الموارد المالية بشكل أفضل. ويساعد ذلك في تعزيز الاستدامة المالية وتقليل احتمالات التعثر، خاصة في البيئات المصرفية التي تتسم بارتفاع درجة عدم اليقين (Agyei-Mensah,2017:728).

يرى الباحث ان تطبيق معيار IFRS 7 يساهم في رفع مستوى شفافية التقارير المالية من إلزام المصارف بتقديم إفصاحات دقيقة حول طبيعة المخاطر وتوزيعها الجغرافي والقطاعي، مما يحسن جودة المعلومات المتاحة للمستثمرين.

ثالثاً: جودة التقارير المالية وعلاقتها بالإفصاح عن المخاطر

تُعد جودة التقارير المالية من المفاهيم الأساسية التي تعكس مدى ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية المقدمة لمتخذي القرار. ويساهم الإفصاح عن المخاطر وفق معيار IFRS 7 في تعزيز هذه الجودة من توفير معلومات تفصيلية وشفافة حول طبيعة المخاطر التي تواجه المصارف وطرق إدارتها. كما يساعد هذا الإفصاح في تحسين خاصيتي القابلية للمقارنة والتمثيل الصادق، مما يدعم كفاءة الأسواق المالية ويساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية. (محمد ديوان واحمد، 2024: 4)

رابعاً: دور الإفصاح عن المخاطر في تعزيز قيمة الشركة

يلعب الإفصاح عن المخاطر دوراً مهماً في التأثير على قيمة الشركة من تقليل درجة عدم التأكد لدى المستثمرين وتحسين مستوى الشفافية. فكلما ارتفع مستوى الإفصاح، زادت ثقة المستثمرين في الأداء المستقبلي للمصرف، مما ينعكس إيجاباً على تقييمه السوقي. كما يساهم الإفصاح الجيد في خفض تكلفة رأس المال وتحسين فرص الحصول على التمويل، وبالتالي دعم النمو والاستدامة المالية للمصارف، خاصة في الأسواق الناشئة (العازمي وعرفات، 2025: 912).

أن الإفصاح عن المخاطر لا يقتصر على كونه التزاماً تنظيمياً، بل يمثل أداة فعالة لتقليل حالة عدم اليقين التي تحيط بقرارات المستثمرين. فكلما زادت درجة الإفصاح وجودته، أصبح تقييم الأداء المستقبلي للمصرف أكثر وضوحاً، مما يرفع من جاذبيته في السوق ويُحسن من شروط التمويل المتاحة له (بشير، 2025: 397).

يرى الباحث أن الإفصاح عن المخاطر يمثل أحد العوامل المؤثرة في تعزيز قيمة المصرف من تقليل الغموض المحيط بالأداء المستقبلي، مما يساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات أكثر دقة. كما أن ارتفاع مستوى الشفافية في عرض المخاطر يساهم في تحسين تقييم السوق للمصرف ويعزز قدرته على الحصول على تمويل بتكلفة أقل، بما يدعم استقراره المالي ونموه المستدام.

خامساً: دور الإفصاح عن المخاطر في دعم الاستقرار المالي للمصارف

يساهم الإفصاح عن المخاطر وفق معيار IFRS 7 في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف من الكشف المبكر عن نقاط الضعف المحتملة في هيكل المخاطر، مما يمكن الإدارة من اتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب. كما يحد هذا النوع من الإفصاح من حالة الغموض التي قد تحيط بالوضع المالي للمصرف، ويقلل من احتمالية حدوث أزمات مفاجئة ناتجة عن تراكم المخاطر غير المعلنة. ويؤدي ذلك في المحصلة إلى تعزيز الثقة في القطاع المصرفي ككل ودعم قدرته على مواجهة الصدمات المالية والتقلبات الاقتصادية (Huian et al., 2025: 1012).

الجانب التطبيقي

يُعد سوق العراق للأوراق المالية (ISX) الإطار المؤسسي الرئيس الذي تُتداول فيه الأوراق المالية في العراق، وقد تأسس في 24 حزيران 2004 ليحل محل البورصة العراقية السابقة. ويخضع السوق لإشراف هيئة الأوراق المالية العراقية التي تتولى تنظيم عمليات الإفصاح والرقابة وضمان الالتزام بالمعايير المعتمدة، بما يساهم في تعزيز الشفافية والكفاءة في السوق المالي. وشهد السوق خلال الفترة الأخيرة تطوراً ملحوظاً من حيث عدد الشركات المدرجة، والقيمة السوقية، وحجم التداول، مما يعكس تنامياً في النشاط الاستثماري وزيادة في درجة الوعي بالإفصاح المالي، لا سيما في القطاع المصرفي الذي يُعد من أكثر القطاعات تمثيلاً ونشاطاً داخل السوق.

كما ساهمت المتطلبات التنظيمية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي العراقي في رفع مستوى الإفصاح وتحسين جودة التقارير المالية للمصارف المدرجة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، إذ تم اختيار عينة قصدية مكونة من (9) مصارف عراقية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وذلك لكونها الأكثر توفرًا للبيانات المالية واستمرارية الإدراج خلال فترة الدراسة الممتدة من (2016 إلى 2025)، وبواقع (90) مشاهدة سنوية. وقد تم جمع البيانات من القوائم المالية السنوية المنشورة رسمياً على مواقع هيئة الأوراق المالية العراقية (ISC) وسوق العراق للأوراق المالية (ISX)، إضافة إلى منصة إفصاح (IFSAH)، فضلاً عن التقارير الصادرة عن البنك المركزي العراقي، وذلك لضمان دقة البيانات وتكاملها عبر مصادر رسمية موثوقة.

وتمثلت عملية جمع البيانات في استخراج القوائم المالية السنوية للمصارف عينة الدراسة، ثم تحليلها وفق أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis) لاستخلاص بيانات الإفصاح عن المخاطر المصرفية (الائتمان، السيولة، السوق). وقد تم بناء مؤشر إفصاح مكون من (35) بنداً استناداً إلى متطلبات معيار IFRS 7، إذ تم ترميز البنود وتحويلها إلى قيم كمية قابلة للقياس النسبي. تم الاعتماد في جمع بيانات البحث على:

1. القوائم المالية السنوية للمصارف عينة الدراسة المنشورة على مواقع هيئة الأوراق المالية العراقية (ISC) وسوق العراق للأوراق المالية (ISX).

2. التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي.

بعد ذلك تم إدخال البيانات في قواعد بيانات إحصائية منظمة، ثم تحليلها باستعمال برامج إحصائية متخصصة، إذ استعمل الباحث برنامجي SPSS v.26 لإجراء اختبارات (t-test) والانحدار الخطي البسيط، و EViews v.12 لتحليل بيانات Panel Data وتقدير نماذج الانحدار المتعدد باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS). وقد جرى اختبار معنوية النماذج عند مستوى دلالة (0.05) للتأكد من قوة النتائج ودقتها الإحصائية. واعتمدت الدراسة على مجموعة من الأساليب الإحصائية، شملت:

- تحليل المحتوى لاستخراج بيانات الإفصاح من التقارير المالية.
 - الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لقياس أثر الإفصاح عن المخاطر.
 - اختبار (Paired Samples T-Test) لقياس الفروق بين فترتي ما قبل وما بعد تطبيق المعيار.
 - تحليل بيانات Panel Data لقياس العلاقات عبر الزمن والمقاطع العرضية.
- وقد مكّن هذا التكامل بين البيانات والمناهج الإحصائية من بناء قاعدة تحليلية قوية تسمح باختبار الفرضيات بدقة عالية واستخلاص نتائج ذات دلالة علمية.

واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتم اختيار عينة قصدية من (9) مصارف عراقية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. استند اختيار هذه العينة إلى توفر البيانات والقوائم المالية السنوية لها خلال فترة الدراسة (2016-2025)، ولمدة (10) سنوات متتالية، بواقع (90) مشاهدة سنوية. اختيرت المصارف التالية لتكون عينة الدراسة:

الرقم	اسم المصرف	سنة التأسيس	تاريخ الإدراج في ISX
1	مصرف بغداد	1992	2004
2	مصرف اشور الدولي للاستثمار	2005	2005
3	مصرف الاستثمار العراقي	1993	2005
4	المصرف العراقي للتجارة	2003	2006
5	مصرف الشرق الأوسط	2004	2007
6	المصرف الأهلي العراقي	1995	2004
7	مصرف المنصور	1999	2005
8	مصرف الخليج التجاري	1999	2005
9	المصرف المتحد للاستثمار	1998	2005

المصدر: اعداد الباحث

جدول رقم (1) توزيع عينة الدراسة حسب المصارف وفترة التحليل

م	اسم المصرف	عدد سنوات التحليل	عدد القوائم المالية المحللة	عدد صفحات الإفصاحات (متوسط)
1	مصرف بغداد	10	10	142
2	مصرف اشور الدولي للاستثمار	10	10	96
3	مصرف الاستثمار العراقي	10	10	87
4	المصرف العراقي للتجارة	10	10	112
5	مصرف الشرق الأوسط	10	10	76
6	المصرف الأهلي العراقي	10	10	104
7	مصرف المنصور	10	10	81
8	مصرف الخليج التجاري	10	10	93
9	المصرف المتحد للاستثمار	10	10	79
المجموع	9 مصارف	10 سنوات	100 قائمة مالية	96.7

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية (2016-2025)، وهيئة الأوراق المالية العراقية، ومنصة إفصاح.

يُظهر جدول رقم (1) توزيع عينة الدراسة التي شملت (9) مصارف عراقية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال مدة تحليل امتدت لعشر سنوات متتالية (2016-2025)، وبإجمالي (100) قائمة مالية محللة. ويُعد هذا الحجم من البيانات مناسباً لإجراء التحليلات الإحصائية واختبار فرضيات الدراسة بدرجة عالية من الموثوقية، لكونه يجمع بين البعد الزمني والبعد القطاعي، الأمر الذي يعزز من قوة النتائج ودقتها التفسيرية.

ويلاحظ من الجدول وجود تفاوت واضح في متوسط عدد صفحات الإفصاحات بين المصارف عينة الدراسة، إذ تصدر مصرف بغداد المرتبة الأولى بمتوسط بلغ (142) صفحة، يليه المصرف العراقي للتجارة بمتوسط (112) صفحة، ثم المصرف الأهلي العراقي بمتوسط (104) صفحات. ويعكس هذا الارتفاع مستوى أكبر من الالتزام بالإفصاحات المالية والمصرفية، فضلاً عن تبني سياسات أكثر توسعاً في عرض المعلومات المتعلقة بالمخاطر والحوكمة والبيانات المالية التفسيرية.

كما سجل مصرف الشرق الأوسط أقل متوسط لعدد صفحات الإفصاحات بلغ (76) صفحة، يليه المصرف المتحد للاستثمار بمتوسط (79) صفحة، ثم مصرف المنصور بمتوسط (81) صفحة. وقد يشير ذلك إلى محدودية نطاق الإفصاح أو انخفاض مستوى التوسع في عرض المعلومات التفصيلية المتعلقة بالمخاطر المصرفية ومتطلبات معيار IFRS 7، وربما يعود ذلك إلى اختلاف حجم المصرف، أو الإمكانيات الفنية، أو مستوى تطور أنظمة إدارة المخاطر والإفصاح المحاسبي.

كما بلغ المتوسط العام لصفحات الإفصاحات نحو (96.7) صفحة، وهو مؤشر يعكس تحسناً نسبياً في مستوى الإفصاح لدى المصارف العراقية خلال مدة الدراسة، خاصة مع تزايد متطلبات الشفافية والرقابة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية العراقية والبنك المركزي العراقي. ومع ذلك، فإن هذا المتوسط لا يزال أقل من المستويات المعتمدة في العديد من الأسواق المالية المتقدمة، التي غالباً ما تتجاوز فيها تقارير الإفصاح المصرفي أكثر من (150) صفحة، لاسيما فيما يتعلق بالإفصاحات النوعية والكمية الخاصة بالمخاطر.

ويُستدل من نتائج الجدول أيضاً على وجود تباين بين المصارف في مستوى الاهتمام بالإفصاح، الأمر الذي يوفر قاعدة مناسبة لتحليل أثر تبني معيار IFRS 7 على جودة التقارير المالية ومستوى الإفصاح عن المخاطر المصرفية. كما يساهم هذا التباين في تعزيز قدرة الدراسة على اختبار العلاقات الإحصائية بين متغيرات البحث واستخلاص نتائج أكثر دقة وواقعية.

يوضح الجدول التالي (2) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، بهدف بيان خصائص البيانات من حيث الاتجاه المركزي ودرجة التشتت وطبيعة التوزيع. وتشير النتائج إلى أن بيانات الدراسة تتمتع بخصائص إحصائية جيدة تسمح باستعمال النماذج القياسية في التحليل مثل الانحدار ونماذج Data Panel.

جدول رقم (2) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات

المتغير	Mean	Median	Std.Dev	Min	Max	Skwness	Kurtosis
IFRS7 Disclosure	0.556	0.560	0.142	0.310	0.780	-0.12	2.31
Credit Risk Disclosure	0.538	0.540	0.155	0.290	0.760	-0.08	2.44
Liquidity Risk Disclosure	0.552	0.550	0.148	0.300	0.790	-0.10	2.38
Market Risk Disclosure	0.531	0.530	0.160	0.280	0.770	-0.05	2.51
Financial Reporting Quality	0.620	0.615	0.130	0.400	0.820	-0.18	2.47
Firm Value	1.840	1.820	0.410	1.100	2.650	0.22	2.63

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي باستعمال برنامج (SPSS v.25).
يوضح جدول الإحصاءات الوصفية خصائص البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة، والتي تشمل مستوى الإفصاح عن معيار IFRS7 وأبعاده الثلاثة (مخاطر الائتمان، السيولة، السوق)، إضافة إلى جودة التقارير المالية وقيمة الشركة. ويهدف هذا التحليل إلى فهم طبيعة توزيع البيانات، ودرجة تشتتها، والتأكد من ملاءمتها لاستعمال النماذج القياسية مثل الانحدار الخطي ونماذج Panel Data. وتشير النتائج إلى أن متوسط الإفصاح عن IFRS7 بلغ (0.556)، وهو مستوى متوسط إلى مرتفع نسبياً، مما يعكس تحسناً في مستوى الالتزام بالمعايير الدولية داخل المصارف العراقية. كما بلغ الانحراف المعياري (0.142)، وهو منخفض نسبياً، مما يدل على وجود تجانس

نسبي بين المصارف في مستويات الإفصاح. وبالنسبة لمخاطر الائتمان والسيولة والسوق، فقد أظهرت القيم تقارباً كبيراً في المتوسطات، مما يعكس استقراراً نسبياً في سلوك الإفصاح المالي عبر المصارف عينة الدراسة. و تشير القيم الدنيا والقصوى إلى وجود تباين واضح بين المصارف، إذ تراوحت قيم الإفصاح بين (0.28 – 0.79)، مما يدل على وجود فجوة في الالتزام بمتطلبات IFRS7 بين المصارف ذات الأداء المرتفع والمنخفض. تحليل الالتواء: تظهر قيم الالتواء (Skewness) أنها قريبة من الصفر لجميع المتغيرات، مما يشير إلى أن البيانات تتوزع بشكل قريب من التوزيع الطبيعي. وهذا يدعم صلاحية استعمال نماذج الانحدار الخطي ونماذج Panel Data دون الحاجة لتحويل البيانات. تحليل التفرطح : تتراوح قيم التفرطح (Kurtosis) حول القيمة (3)، مما يدل على أن توزيع البيانات طبيعي إلى حد كبير (Mesokurtic Distribution)، وهو ما يعزز قوة النتائج الإحصائية. كما يلاحظ الآتي:-

- ارتفاع جودة التقارير المالية (0.620) يشير إلى تحسن ملحوظ في مستوى الشفافية والإفصاح.
- قيمة الشركة (1.840) تعكس تبايناً أكبر مقارنة ببقية المتغيرات، وهو أمر طبيعي في بيانات السوق المالي.
- تقارب المتوسطات بين المخاطر الثلاثة يدل على أن المصارف تتعامل مع المخاطر بطريقة متوازنة نسبياً.

كما يوضح جدول الإحصاءات الوصفية خصائص البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة، إذ يهدف إلى إعطاء صورة شاملة عن طبيعة توزيع البيانات ومستوى تشتتها واتجاهها العام. وتشير النتائج إلى أن متوسط الإفصاح عن معيار IFRS7 جاء بمستوى متوسط يميل إلى الارتفاع، مما يعكس وجود تحسن نسبي في مستوى الالتزام بالإفصاح في المصارف العراقية. كما يظهر أن الانحراف المعياري منخفض نسبياً، مما يدل على وجود تجانس بين المصارف في تطبيق متطلبات الإفصاح.

أما قيم الالتواء (Skewness) فقد كانت قريبة من الصفر لجميع المتغيرات، مما يشير إلى أن البيانات تتوزع توزيعاً طبيعياً تقريباً، وهو ما يدعم استخدام النماذج القياسية في التحليل مثل الانحدار الخطي ونماذج Panel Data. كما أظهرت قيم التفرطح (Kurtosis) أنها ضمن الحدود المقبولة إحصائياً، مما يؤكد اعتدالية التوزيع وعدم وجود تشوهات كبيرة في البيانات.

و يوضح جدول (3) مصفوفة الارتباط العلاقات الثنائية بين متغيرات الدراسة، بهدف تحديد قوة واتجاه العلاقة بين تبني معيار IFRS7 وأبعاد الإفصاح عن المخاطر المصرفية، إضافة إلى جودة التقارير المالية وقيمة الشركة. كما يساعد هذا التحليل في التحقق الأولي من وجود علاقات منطقية بين المتغيرات قبل الانتقال إلى نماذج الانحدار واختبارات Panel Data.

جدول رقم (3) مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix)

المتغير	IFRS7 Disclosure	Credit Risk	Liquidity Risk	Market Risk	Financial Reporting Quality	Firm Value
IFRS7 Disclosure	1.000	0.742	0.715	0.698	0.681	0.624
Credit Risk Disclosure	0.742	1.000	0.653	0.631	0.705	0.598
Liquidity Risk Disclosure	0.715	0.653	1.000	0.669	0.687	0.741
Market Risk Disclosure	0.698	0.631	0.669	1.000	0.612	0.583
Financial Reporting Quality	0.681	0.705	0.687	0.612	1.000	0.766
Firm Value	0.624	0.598	0.741	0.583	0.766	1.000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي باستعمال برنامج (EViews v.12).

يوضح جدول مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix) العلاقات الثنائية بين متغيرات الدراسة، بهدف تحديد قوة واتجاه العلاقة بين تبني معيار IFRS7 وأبعاد الإفصاح عن المخاطر المصرفية، إضافة إلى جودة التقارير المالية وقيمة الشركة. وتظهر النتائج وجود علاقات ارتباط موجبة وقوية بين جميع متغيرات الدراسة، مما يشير إلى أن زيادة مستوى الإفصاح عن معيار IFRS7 يرتبط بارتفاع مستوى الإفصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة والسوق. كما يتضح أن:

كما تشير نتائج مصفوفة الارتباط إلى وجود علاقات إيجابية قوية بين متغيرات الدراسة، إذ سجلت أعلى قيمة ارتباط بين جودة التقارير المالية وقيمة الشركة (0.766)، مما يعكس أن تحسين جودة المعلومات المحاسبية ينعكس بشكل مباشر على تقييم المصرف في السوق. كما أظهرت النتائج ارتباطاً قوياً بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان وفق معيار IFRS7 وجودة التقارير المالية (0.742)، وهو ما يدل على أن زيادة مستوى الإفصاح عن الائتمان يساهم في تعزيز شفافية التقارير المالية ورفع موثوقيتها. في حين بلغ الارتباط بين الإفصاح عن مخاطر السيولة وقيمة الشركة (0.741)، مما يشير إلى أن المستثمرين يعطون أهمية كبيرة لمعلومات السيولة عند تقييم القيمة السوقية للمصارف.

ويوضح جدول مصفوفة الارتباط العلاقات الثنائية بين متغيرات الدراسة، بهدف تحديد قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات الإفصاح عن المخاطر المصرفية وتبني معيار IFRS7، إضافة إلى جودة التقارير المالية وقيمة الشركة. وتشير النتائج إلى وجود علاقات ارتباط موجبة بين جميع متغيرات الدراسة، مما يدل على أن زيادة مستوى الإفصاح عن IFRS7 يرتبط بزيادة الإفصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة والسوق، وكذلك بتحسين جودة التقارير المالية وزيادة قيمة الشركة.

كما تبين أن أعلى علاقة ارتباط كانت بين جودة التقارير المالية وقيمة الشركة، مما يشير إلى أن تحسين جودة التقارير المالية ينعكس بشكل مباشر على القيمة السوقية للمصرف. في حين جاءت علاقات الارتباط بين الإفصاح عن المخاطر والمتغيرات الأخرى ضمن مستويات قوية ومقبولة إحصائياً. وتشير هذه النتائج أيضاً إلى عدم وجود مشكلة تعدد ارتباط خطي (Multicollinearity) بين المتغيرات، إذ إن جميع معاملات الارتباط أقل من (0.80)، مما يدعم صلاحية استعمال نماذج الانحدار في اختبار الفرضيات.

ويُعد هذا الجدول لاختبار الفروض من توفير قاعدة بيانات متجانسة زمنياً ومتباينة في مستويات الإفصاح، مما يسمح بتحليل تأثير تبني المعيار عبر فترات زمنية مختلفة.

جدول رقم (4) مستوى الإفصاح عن المخاطر المصرفية قبل وبعد تطبيق معيار IFRS 7

م	المصرف	فترة ما قبل التطبيق (2019-2016)	فترة ما بعد التطبيق (2020- 2025)	الفرق	نسبة التغير
1	مصرف بغداد	42.3%	78.6%	36.3%	85.8%
2	مصرف اشور الدولي للاستثمار	37.1%	72.6%	35.5%	95.6%
3	مصرف الاستثمار العراقي	35.2%	68.9%	33.7%	95.7%
4	المصرف العراقي للتجارة	41.5%	75.8%	34.3%	82.7%
5	مصرف الشرق الأوسط	34.8%	66.5%	31.7%	91.1%
6	المصرف الأهلي العراقي	39.2%	73.1%	33.9%	86.5%
7	مصرف المنصور	33.9%	65.8%	31.9%	94.1%
8	مصرف الخليج التجاري	37.4%	71.2%	33.8%	90.4%
9	المصرف المتحد للاستثمار	36.8%	69.7%	32.9%	89.4%
	المتوسط العام	37.6	71.4	33.8	90.1

المصدر: إعداد الباحث باستعمال أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis) للقوائم المالية لعينة المصارف وفق معيار IFRS 7.

يوضح جدول رقم (4) التطور في مستوى الإفصاح عن المخاطر المصرفية في المصارف العراقية عينة الدراسة قبل وبعد تطبيق معيار IFRS 7، ويعكس بوضوح وجود تحسن جوهري في مستوى الشفافية والإفصاح خلال فترة ما بعد التطبيق (2020-2025) مقارنة بفترة ما قبل التطبيق (2016-2019). إذ على مستوى المتوسط العام، ارتفع مستوى الإفصاح من (37.6%) إلى (71.4%)، أي بزيادة مقدارها (33.8%) ونسبة تغير مرتفعة بلغت (90.1%)، وهو ما يشير إلى تأثير قوي وواضح لتطبيق المعيار في تعزيز متطلبات الإفصاح عن المخاطر المصرفية، خصوصاً مخاطر الائتمان والسيولة والسوق. هذا التحسن يعكس أيضاً الدور التنظيمي المتزايد للجهات الرقابية مثل هيئة الأوراق المالية العراقية والبنك المركزي العراقي في فرض مستويات أعلى من الشفافية على المصارف المدرجة.

وعلى مستوى المصارف الفردية يظهر أن جميع المصارف سجلت ارتفاعاً في مستوى الإفصاح بعد التطبيق، دون استثناء، مما يعزز قوة النتيجة ويقلل من احتمالية أن يكون التحسن ناتجاً عن عوامل عرضية. فقد حقق

مصرف الاستثمار العراقي أعلى نسبة تغير بلغت (95.7%)، يليه مصرف آشور الدولي للاستثمار بنسبة (95.6%)، ثم مصرف المنصور بنسبة (94.1%). ويشير هذا إلى أن بعض المصارف كانت أكثر استجابة لمتطلبات المعيار وأكثر قدرة على تطوير أنظمة الإفصاح وإدارة المخاطر خلال فترة قصيرة نسبياً.

كما سجل المصرف العراقي للتجارة أقل نسبة تغير (82.7%)، رغم بقاءه ضمن نطاق مرتفع نسبياً، مما قد يعكس وجود قاعدة إفصاح مسبقة جيدة قبل التطبيق أو بطء نسبي في التوسع بالإفصاح مقارنة ببقية المصارف. كما أن الفروقات بين المصارف في نسبة التغير تشير إلى اختلاف مستويات الجاهزية المؤسسية، وحجم المصرف، وكفاءة أنظمة المعلومات المحاسبية وإدارة المخاطر.

كما يُلاحظ أن الفجوة بين مستويات الإفصاح قبل التطبيق كانت متقاربة نسبياً بين المصارف، إذ تراوحت بين (33.9%) و(42.3%)، بينما اتسعت مستويات الإفصاح بعد التطبيق لتتراوح بين (65.8%) و(78.6%)، مما يدل على أن تطبيق IFRS 7 لم يرفع فقط المستوى العام للإفصاح، بل ساهم أيضاً في إعادة تشكيل هيكل الإفصاح وجعله أكثر اتساقاً وارتفاعاً بين المصارف. وتؤكد نتائج الجدول وجود أثر إيجابي واضح لتطبيق معيار IFRS 7 على تحسين الإفصاح عن المخاطر المصرفية، مما يدعم فرضية الدراسة القائلة بوجود فروق معنوية بين الفترتين، ويعكس تحسناً ملموساً في جودة التقارير المالية ومستوى الشفافية في القطاع المصرفي العراقي.

ويدعم هذا الجدول الفرضية الرابعة التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح قبل وبعد التطبيق، كما يُمهد لاختبار الفرضيات الأولى والثانية والثالثة التي تتناول أبعاد المخاطر بشكل منفصل.

جدول رقم (5) تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار تأثير الإفصاح عن مخاطر الائتمان على جودة التقارير المالية (اختبار الفرضية الأولى)

المصرف	معامل التحديد (R^2)	قيمة (F) المحسوبة	مستوى الدلالة (Sig.)	نوع التأثير	قبول/رفض الفرضية
مصرف بغداد	0.724	18.92	0.003	موجب ومعنوي	قبول
مصرف آشور الدولي للاستثمار	0.691	15.88	0.005	موجب ومعنوي	قبول
مصرف الاستثمار العراقي	0.652	13.87	0.008	موجب ومعنوي	قبول
المصرف العراقي للتجارة	0.711	17.56	0.004	موجب ومعنوي	قبول
مصرف الشرق الأوسط	0.634	12.45	0.009	موجب ومعنوي	قبول
المصرف الأهلي العراقي	0.705	16.98	0.004	موجب ومعنوي	قبول
مصرف المنصور	0.621	11.87	0.011	موجب ومعنوي	قبول
مصرف الخليج التجاري	0.687	15.62	0.006	موجب ومعنوي	قبول
المصرف المتحد للاستثمار	0.645	13.12	0.008	موجب ومعنوي	قبول
القيمة الكلية	.675	15.14	0.006	موجب ومعنوي	قبول

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات التحليل الإحصائي باستعمال (SPSS v.26) وفق نموذج الانحدار الخطي البسيط ونموذج Jones المعدل.

تُظهر القيمة الكلية للجدول أن نموذج الانحدار الخطي البسيط ككل يتمتع بقدرة تفسيرية مرتفعة، إذ بلغ متوسط معامل التحديد ($R^2 = 0.675$)، ما يعني أن الإفصاح عن مخاطر الائتمان يفسر نحو (67.5%) من التغير في جودة التقارير المالية على مستوى العينة الكلية، وهي نسبة قوية تدل على أهمية المتغير المستقل في بناء جودة المعلومات المالية. كما بلغت قيمة ($F = 15.14$) وهي قيمة مرتفعة مقارنة بالقيم الجدولية عند مستوى معنوية (0.05)، مع مستوى دلالة (0.006)، مما يؤكد أن النموذج ككل معنوي إحصائياً، وأن العلاقة بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان وجودة التقارير ليست علاقة عشوائية بل علاقة حقيقية يمكن الاعتماد عليها في التفسير.

وتؤكد هذه النتيجة أن الإفصاح عن مخاطر الائتمان يمثل أحد المحركات الأساسية لتحسين جودة التقارير المالية في المصارف العراقية، من تعزيز الشفافية وتقليل عدم تماثل المعلومات، وبالتالي رفع مستوى الثقة في البيانات المالية المنشورة.

بناءً على ذلك يتم قبول الفرضية الأولى بشكل كامل ورفض فرضية العدم، مع تأكيد وجود أثر إيجابي ومعنوي للإفصاح عن مخاطر الائتمان على جودة التقارير المالية.

جدول رقم (6) تحليل الانحدار المتعدد لاختبار تأثير الإفصاح عن مخاطر السيولة على قيمة الشركة (اختبار الفرضية الثانية)

أبعاد الإفصاح عن مخاطر السيولة	معامل الانحدار (B)	قيمة (t) المحسوبة	مستوى الدلالة (Sig.)	مساهمة نسبية %
الإفصاح عن نسب السيولة (CA/CL)	0.543	4.21	0.001	28.3%
الإفصاح عن فجوة السيولة (Gap Analysis)	0.487	3.98	0.003	24.1%
الإفصاح عن مصادر التمويل قصيرة الأجل	0.421	3.45	0.007	19.8%
الإفصاح عن احتياطات السيولة الطارئة	0.398	3.12	0.009	17.6%
الإفصاح عن التدفقات النقدية المتوقعة	0.365	2.89	0.012	15.2%
قيمة النموذج	$R^2 = 0.715$	$F = 22.84$	Sig. = 0.000	100%

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات (EViews v.12) باستعمال بيانات Panel Data وطريقة (OLS) مع مؤشر Tobin's Q وتحليل المحتوى.

استعمل الباحث نموذج الانحدار المتعدد لقياس تأثير الأبعاد الخمسة للإفصاح عن مخاطر السيولة على قيمة الشركة (مقاسة بمؤشر مثل Tobin's Q أو سعر السهم). أظهرت النتائج أن قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.715$)، مما يعني أن مجمل أبعاد الإفصاح عن مخاطر السيولة تفسر (71.5%) من التغيرات في قيمة الشركة، وهي نسبة مرتفعة جداً. كما بلغت قيمة ($F = 22.84$) بمستوى دلالة (0.000) وهو أقل من (0.01)، مما يؤكد معنوية النموذج الكلي.

وعند تحليل المساهمة النسبية لكل بُعد من أبعاد الإفصاح، تبين أن "الإفصاح عن نسب السيولة (CA/CL) هو الأكثر تأثيراً بمعامل انحدار ($B = 0.543$) ومساهمة نسبية (28.3%)، يليه "الإفصاح عن فجوة السيولة (Gap Analysis) بمعامل (0.487) ومساهمة (24.1%)، ثم "الإفصاح عن مصادر التمويل قصيرة الأجل" (19.8%)، وأخيراً "الإفصاح عن احتياطات السيولة الطارئة" (17.6%) و "الإفصاح عن التدفقات النقدية المتوقعة" (15.2%). جميع هذه الأبعاد كانت دالة إحصائياً عند مستوى ($\text{Sig.} < 0.05$).

وتفسر هذه النتيجة أن المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية يولون اهتماماً كبيراً بمعلومات السيولة التقليدية (النسب والمطابقة الزمنية للفجوات) أكثر من اهتمامهم بالمعلومات المستقبلية (التدفقات النقدية المتوقعة). قد يعود ذلك إلى أن السوق العراقي لا يزال في مرحلة نضج متوسطة إذ يفضل المستثمرون المؤشرات الحالية والموثقة على التوقعات المستقبلية التي تحمل درجة أعلى من عدم التأكد. بناءً على ذلك، تُقبل الفرضية الثانية.

جدول رقم (7) اختبار الفروق في مستوى الإفصاح عن مخاطر السوق قبل وبعد تطبيق IFRS 7 (اختبار t-test لعينتين مرتبطتين)

المصرف	فترة ما قبل التطبيق	فترة ما بعد التطبيق	قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية	مستوى الدلالة	دلالة الفروق
مصرف بغداد	38.4%	81.3%	5.67	2.262	0.001	دالة إحصائياً
مصرف اشور الدولي للاستثمار	34.2%	75.8%	5.21	2.262	0.002	دالة إحصائياً
مصرف الاستثمار العراقي	31.7%	71.4%	4.98	2.262	0.003	دالة إحصائياً
المصرف العراقي للتجارة	36.8%	78.2%	5.43	2.262	0.001	دالة إحصائياً
مصرف الشرق الأوسط	30.5%	68.9%	4.76	2.262	0.004	دالة إحصائياً
المصرف الأهلي العراقي	35.9%	76.5%	5.32	2.262	0.002	دالة إحصائياً
مصرف المنصور	29.8%	67.2%	4.65	2.262	0.005	دالة إحصائياً
مصرف الخليج التجاري	33.7%	74.1%	5.08	2.262	0.002	دالة إحصائياً
المصرف المتحد للاستثمار	32.8%	71.8%	4.89	2.262	0.003	دالة إحصائياً
المتوسط العام	33.5	73.5	5.08	2.262	0.002	دالة إحصائياً

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج اختبار (Paired Samples T-Test) باستعمال (SPSS v.26) لمقارنة فترتي ما قبل وما بعد التطبيق.

تُظهر نتائج جدول رقم (7) وجود فروق معنوية واضحة في مستوى الإفصاح عن مخاطر السوق قبل وبعد تطبيق معيار IFRS 7 في جميع المصارف عينة الدراسة، مما يدل على أن التغير الذي حدث في مستوى الإفصاح لم يكن عشوائياً بل ناتجاً عن تأثير مباشر لتطبيق المعيار ومتطلباته الإلزامية. إذ على مستوى المتوسط العام ارتفع مستوى الإفصاح من (33.5%) في فترة ما قبل التطبيق إلى (73.5%) بعد التطبيق، أي بزيادة مقدارها (40%)، وهو تحسن كبير يعكس الدور الفعال لمعيار IFRS 7 في رفع مستوى الشفافية المتعلقة بمخاطر السوق مثل مخاطر أسعار الفائدة، وأسعار الصرف، وأسعار الأسهم. كما أن قيمة (t) المحسوبة للمتوسط العام بلغت

(5.08)، وهي أعلى بكثير من القيمة الجدولية (2.262)، مع مستوى دلالة (0.002)، مما يؤكد معنوية الفروق إحصائياً.

وعند تحليل النتائج على مستوى المصارف، نجد أن جميع المصارف سجلت قيم (t) موجبة وأعلى من القيمة الجدولية، ما يعني أن كل مصرف على حدة شهد تحسناً حقيقياً في مستوى الإفصاح بعد التطبيق. وقد حقق مصرف بغداد أعلى قيمة (t = 5.67)، ما يشير إلى أكبر درجة استجابة لمتطلبات الإفصاح عن مخاطر السوق، في حين سجل مصرف المنصور أقل قيمة (t = 4.65)، لكنه بقي ضمن نطاق دال إحصائياً.

ويلاحظ أيضاً أن المصارف ذات النشاط الأكبر أو الأكثر انكشافاً على الأسواق المالية مثل مصرف بغداد والمصرف العراقي للتجارة سجلت قيم (t) أعلى نسبياً، وهو ما قد يعكس حاجة أكبر لديها للإفصاح عن مخاطر السوق بسبب تنوع أنشطتها المالية وتأثرها المباشر بتقلبات الأسواق.

وتؤكد هذه النتائج رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق معنوية في مستوى الإفصاح عن مخاطر السوق قبل وبعد تطبيق IFRS 7، مما يعكس أن المعيار أسهم بشكل فعال في تحسين جودة وكمية الإفصاح في المصارف العراقية، ورفع مستوى الشفافية المالية بشكل ملحوظ.

و يوضح جدول (8) نتائج اختبار Hausman استعمال هذا الاختبار لتحديد النموذج الأنسب في تحليل بيانات Panel Data بين نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model)، وذلك من أجل اختيار النموذج الأكثر ملاءمة لتمثيل العلاقة بين متغيرات الدراسة بدقة إحصائية أعلى.

جدول رقم (8) نتائج اختبار Hausman

Probability	Chi-Square d.f	Chi-Square Statistic	Test Summary
0.025	5	12.84	Hausman Test

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي لبيانات Panel باستعمال برنامجي (SPSS v.25) و (EViews v.12).

تشير نتائج اختبار Hausman إلى أن قيمة إحصائية كاي سكوير بلغت (12.84) بدرجات حرية (5)، وبمستوى معنوية (0.025)، وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05). وبناءً على ذلك، يتم رفض فرضية العدم (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1)، مما يعني أن نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) هو النموذج الأنسب لتمثيل العلاقة بين متغيرات الدراسة.

وتوضح هذه النتيجة أن هناك اختلافات فردية غير مرصودة بين المصارف عينة الدراسة (Unobserved Heterogeneity)، وهذه الاختلافات ليست عشوائية بل مرتبطة بالمتغيرات التفسيرية في النموذج. وعليه فإن استخدام نموذج التأثيرات الثابتة يعد أكثر دقة لأنه يأخذ بعين الاعتبار الخصائص الخاصة بكل مصرف (مثل الحجم، الهيكل الإداري، كفاءة إدارة المخاطر)، والتي قد تؤثر على مستوى الإفصاح عن المخاطر المصرفية.

رابعاً: الخاتمة والتوصيات

أ- الاستنتاجات

1. أظهرت نتائج الدراسة أن تبني معيار IFRS 7 ساهم بشكل واضح في تحسين مستوى الإفصاح عن المخاطر المصرفية في المصارف العراقية، من ارتفاع ملحوظ في مستويات الإفصاح بعد التطبيق مقارنة بما قبله.
2. بينت النتائج وجود تأثير إيجابي ومعنوي لتطبيق معيار IFRS 7 على الإفصاح عن مخاطر الائتمان، مما يعكس دوره في تعزيز شفافية المعلومات وتقليل عدم تماثل المعلومات في القطاع المصرفي.
3. كشفت النتائج أن الإفصاح عن مخاطر السيولة يرتبط بشكل قوي بإيجابية بقيمة الشركة، وهو ما يشير إلى أن السوق المالي يكافئ المصارف الأكثر شفافية في عرض مخاطرها التمويلية.
4. أوضحت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح عن مخاطر السوق قبل وبعد تطبيق المعيار، مما يؤكد فاعلية IFRS 7 في رفع جودة الإفصاح المالي بشكل عام.
5. تبين أن المصارف العراقية لم تصل بعد إلى مستوى الامتثال الكامل لمتطلبات الإفصاح، إذ ما تزال هناك فجوة في جودة وعمق الإفصاح مقارنة بالمعايير الدولية والممارسات المصرفية المتقدمة.

ب- التوصيات

بناءً على الاستنتاجات اعلاه فإننا نوصي بالاتي: -

1. إلزام المصارف العراقية المدرجة بتطبيق كامل ومتطلبات معيار IFRS 7 بشكل أكثر دقة وشمولية، مع تشديد الرقابة من قبل هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي العراقي.
2. العمل على تطوير أنظمة إدارة المخاطر داخل المصارف بما يضمن إنتاج بيانات دقيقة ومتكاملة تدعم الإفصاح النوعي والكمي عن مختلف أنواع المخاطر.
3. تعزيز برامج التدريب والتأهيل للعاملين في الأقسام المالية وإدارة المخاطر حول كيفية تطبيق متطلبات IFRS 7 وأفضل الممارسات الدولية في الإفصاح.
4. تشجيع المصارف على تبني أدوات تحليل متقدمة لمخاطر الائتمان والسيولة والسوق، بما يرفع من جودة المعلومات المفصح عنها ويعزز ثقة المستثمرين.

5. الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال الإفصاح المصرفي من أجل تقليص فجوة الامتثال وتحسين مستوى الشفافية في السوق المالي العراقي.

المصادر

1. أزهري, سعدي حاتم, 2024. أثر الإفصاح عن القيمة العادلة ومخاطر السيولة وفقاً لمعيار IFRS 7 على جودة التقارير المالية وتأثيره في تعظيم قيمة الشركة – دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. رسالة ماجستير. جامعة كربلاء.
2. بشير, صالح محمد الخير. (2025). أثر الإفصاح الإختياري على تعظيم قيمة الشركة-دراسة ميدانية تحليلية لأراء المحاسبين والمراجعين القانونيين في السودان. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, 6(4), 389-412.
3. العازمي, فايز عيد خالد, عرفات, & ابراهيم زكريا. (2025). أثر التحفظ المحاسبي على الإفصاح المحاسبي عن المخاطر الائتمانية دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الكويتية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة, 11(21), 908-949.
4. عقائلة, صالح زكي احمد. (2024). أثر تطبيق معيار الإفصاح عن الأدوات المالية IFRS 7 على رفع كفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية, 2024.
5. محمد ديوان, شنيور الجابري, أحمد, ناصر عباس الداعمي, 2024. أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS 7 و IFRS 9) في زيادة الوعي المصرفي: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
6. هيئة الأوراق المالية العراقية (2026). "مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية لعام 2025". الموقع الرسمي لهيئة الأوراق المالية العراقية.
7. Alsammarræe, A. E. A. R., Alalkawi, T., & Alshareeda, N. A. J. M. (2019). Impact of the disclosure of financial instruments in accordance with the requirements of IFRS 7 on the financial performance of banks: Evidence from Bahrain. Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 3(13), 73-53.
8. Jasim, B. A., & Chaibi, H. (2026). Market Risk Disclosure and Investor Behavior in the Iraq Stock Exchange. Journal of Accounting Science, 10(1), 1-15.

9. 12. Hasen, A. M., & Elnour, M. E. M. (2022). Disclosure of Banking Risks in Accordance with the Requirements of International Financial Reporting Standard 7 (IFRS 7). *Journal of Madenat Alelem University College*, 14(1), 122-131.
10. Alharasis, E. E., Marei, A., Almakhadmeh, A. A. R., Abdullah, S., & Lutfi, A. (2024). An evaluation of financial statement quality in pre-versus post-IFRS-7 implementation: the case of Iraqi banking industry. *Discover Sustainability*, 5(1), 277.
11. Ghdhaib, M. (2024). Analysis of Banking Risks According to IFRS 7 and its Impacts of Financial Failure Forecasting in Iraqi Private Banks. *International Journal of Indonesian Business Review*, 3(2), 112-124.
12. Dim, A. V. (2025). The Role of International Financial Reporting Standards in Enhancing Reporting Practices of Quoted Deposit Money Banks In Nigeria. *African Journal of Educational Management, Teaching and Entrepreneurship Studies*, 15(2).
13. Agyei-Mensah, B. K. (2017). Does the corruption perception level of a country affect listed firms' IFRS 7 risk disclosure compliance?. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*, 17(4), 727-747.
14. Huian, M. C., Curea, M., & Mironiuc, M. (2025). Sustainability reporting and credit risk management in the Romanian banking landscape. *The AMFITEATRU Economic Journal*, 27(70), 1011-1011